



الدليل المرشد لتحليل القانون و نصوصه

للمستشار / علي موسى

المستشار الفني لأمانة المجلس الوطني الاتحادي

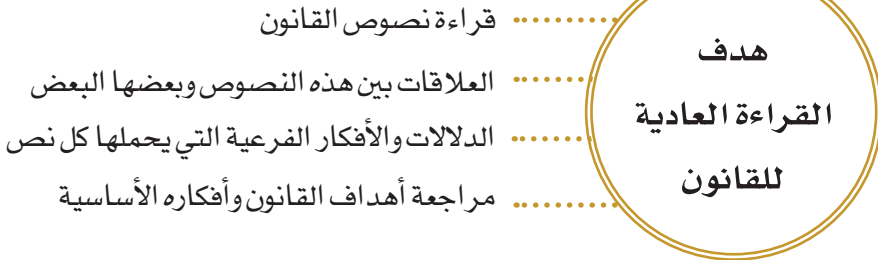
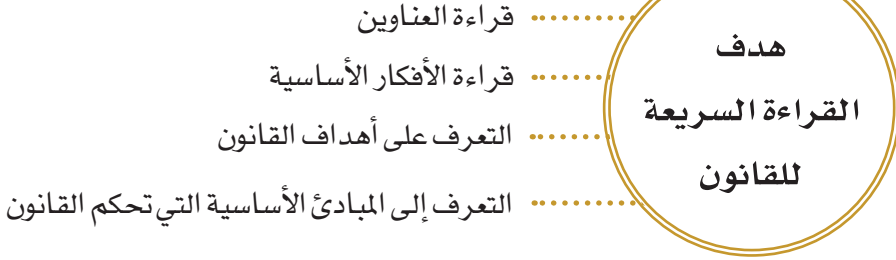
أولاً:

المبادئ والأسس العامة

إعلم أنه من الضروري

1. قراءة القانون ثلاث قراءات.

الأولى	القراءة السريعة الكاشفة
الثانية	القراءة العادية
الثالثة	القراءة المتأنية المتعمقة



2. أهداف القانون وعلاقته بالمشروعية القانونية (الدستورية) والتأكد من أن الأهداف مصاغة بأهداف قريبة المدى أي ألفاظ محددة تحديداً قطعياً. وعدم وضع أهداف بعيدة المدى يعجز القانون عن تحقيقها.
3. النصوص اللاحقة لأهداف القانون هي برامج تنفيذية لخطة عمل القانون، ولاحظ أن كل برنامج (مادة أو مجموعة مواد) تحقق معناً جديداً ومضافاً للقانون وتحقيق أهدافه.
4. ركز على معرفة معاني الألفاظ والجمل الواردة في النصوص بحيث تكون معانيها محددة، وواضحة، وخالية من الإبهام والغموض.
5. استخراج الكلمات المفتاحية في النصوص القانونية (المعاني الأساسية) وحدد المعاني الفرعية المرتبطة بهذه المعاني الأساسية.
6. قسم نصوص القانون إلى مجموعات محددة :
 - مجموعة الأهداف والمبادئ العامة.
 - مجموعة معاني نشاط الفاعل، والفاعل (مجموعة التدابير والاشتراطات).
 - مجموعة معاني الأحكام والجزاءات.
7. علاقة النصوص بعضها ببعض من خلال معياري الترابط، والتكامل سواء كان ترابط الإحالات، أو الإبدال، أو الترابط الدلالي الذي يقوم على :

- هل نشاط الفاعل ما زال مستمراً في النص اللاحق؟
- هل وقائع الفعل ما زالت مستمرة في النصوص اللاحق؟
- المفعول به ما زال قائماً بآثاره في النصوص اللاحقة.
- وتأكد من الإجابة على هذه الأسئلة الثلاثة من خلال البحث في علاقة القضايا (أسباب- نتائج- أنواع- مظاهر- شروط- موانع- وظائف).

8. استدل على وقائع القانون من خلال الكلمات المفاتيح (المعاني الرئيسية) والكلمات الفرعية (المعاني الفرعية) .
9. المبادئ القانونية التي تحكم وقائع النصوص تستمد من الدستور – القوانين السابقة – القوانين المقارنة – والنظام القانوني العام في الدولة.
10. البحث الاجتماعي الذي يحدد ماهية المشكلة في وقائع القانون، وبحث العلاقات بين عناصر هذه الظواهر من خلال جدول البحث الاجتماعي.
11. إعمل جاهداً على أن تكون نتائج البحث الاستدلالي الاجتماعي، جدول تحليل المعاني و جدول القياس القانوني أدوات بحث أساسية ومهمة للمصنفين الاجتماعيين والقانونيين.
12. المصنوفة الاجتماعية، والقانونية ما هي إلا أدوات لتنظيم فكرك في القانون.

كيفية استخراج إشكاليات النصوص القانونية

جزء النص ولتكن قاعدتك سأتحرك من الكل إلى الجزء، أي من المعنى الرئيسي إلى المعنى الفرعي من حيث بحث علاقات الارتباط، ودلالة الجزء في الكل أي الوظيفة التي يؤديها الجزء إلى الكل، والوظيفة التي يؤديها الكل لأهداف القانون. ويمكن أن تطرح تساؤلات:

- ما هي وظيفة المعنى أو المعاني الفرعية بالنسبة لعلاقتها بالمعاني الرئيسية؟
- ما هي وظيفة المعاني الرئيسية في تحقيق أهداف القانون؟
- ما هي الأبعاد الاجتماعية لهذه المعاني؟

جدول وظائف المعاني

النتائج النهائية	الأبعاد الاجتماعية للمعاني الرئيسية والفرعية	وظيفة المعاني الفرعية في علاقتها بالمعاني الرئيسي	وظيفة المعاني الرئيسية في علاقتها بالأهداف
	وضع النصوص في ظروفها الاجتماعية، والثقافية، والتاريخية.	هل تحقق المعاني الفرعية دوراً أو أدواراً في المعاني الأساسية.	هل تحقق المفاهيم الرئيسية في القانون دوراً أو أدواراً في تحقيق أهداف القانون.

بعد أن تنجز التعرف إلى إشكالية النص وفق جدول وظائف المعاني

أنجز خطوة التفسير التحليلي للنصوص

من خلال الآتي:

جدول التفسير التحليلي للنصوص

المقابلة النصية	التأويل النصي	مبررات المعاني الفرعية	مبررات المعاني الرئيسية في النص (الكلمات المفتاح)
أي مقابلة أفكار النص، بأفكار النصوص الأخرى مع قوانين أخرى مع مراعاة الاعتبار الاجتماعي	الكشف عن المسكوت عنه في النصوص وفق مبادئ الكم، والكيف والأسلوب والمناسبية.	لماذا هذه المعاني الفرعية؟ (انظر جدول وظائف المعاني)	لماذا هذه المعاني الرئيسية بالذات؟ (انظر جدول وظائف المعاني)

الخطوة التالية :

اختبر تماسك النصوص من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :

1. هل النص له أدوات واضحة في التأثير؟
2. هل النص يحقق الهدف المتوخى منه باعتباره برنامج تنفيذي في خطة عمل القانون؟
3. هل النص منسجم مع البيئة القانونية؟
4. هل النص منسجم مع البيئة الاجتماعية؟

وهنا يمكن لدارس القانون أن يضيف التعديلات اللازمة التي تعد ضرورية لتحقيق التماسك المطلوب في النصوص .

وحتى تجيب على الأسئلة الأربعة بوضوح وبنجاح فأحرص

- على القراءة المتأنية لنصوص القانون.
- أجب على كل سؤال على حدة.
- لاحظ أن السؤالين الثاني والثالث يقومان النص القانوني من الداخل، وأن الإجابة على السؤالين الأول والرابع يقومان النص من الخارج أي واقع بيئته الاجتماعية.
- لاحظ أن إجاباتك على الأسئلة الأربع ستكشف لك عن :
 - جوانب القوة والصلاحية في النصوص القانونية.
 - أو جوانب الضعف وعدم الصلاحية في هذه النصوص.
- تأكد من علامات الوقف، والترقيم في النصوص (راجع الدليل التشريعي).

للمزيد من التوضيح:

عندما تبحث في إشكالية النص، أو مجموعة النصوص فأسأل

- ما هي العلاقة القائمة بين أهداف القانون وبين المعاني الرئيسية؟

ثم ضع هذا السؤال بطريقة عكسية فأسأل

- ما هي العلاقة القائمة بين المعاني الرئيسية وبين أهداف القانون؟

ففي السؤال الأول تتحرك من الكل إلى الجزء وفي السؤال الثاني تتحرك من الجزء إلى الكل وبالتالي ستحظى بإجابات أكثر دقة ووضوح.

وبعد أن تتعرف إلى إشكاليات النص أو النصوص فإن الخطوات التالية (التفسير التحليلي للنص، أو التماسك النصي) أحرص دائماً على أن تقارن بين الزاوية القانونية للنص، والزاوية الاجتماعية له، وإبراز التداخل القائم بينهما.

عليك أن تتفحص:

1. قبل مباشرة عملية تحليل النص أسأل نفسك إلى أي فئة ينتمي هذا النص؟

- فئة الأهداف والمبادئ العامة.

- فئة التدابير والاشتراطات.

- فئة الأحكام والجزاءات.

- فئة الأحكام الانتقالية.

2. بعد ذلك تبدأ مرحلة تفكيك النص

- تحديد معاني جمل النص.

- العلاقات التركيبية والدلالية بين هذه الجمل وبعضها.

- أعلم أن معرفتك لمعاني الجملة القانونية الأولى سيقودك إلى العلاقة مع الجملة

الثانية سواء تركيبية أو دلالية، والجملة الثانية ستقودك إلى الجملة الثالثة وهكذا.

3. احرص على رابطة التعليل في مرحلة تقييم النص القانوني ولا تغفل عن الجانب

الاجتماعي في التعليل لأنه يمثل الجانب الخارجي للنص بالإضافة إلى الجانب

الداخلي المتعلق بالمبادئ القانونية والدستورية.

4. احرص على مفهوم تجاور المعاني أي قرب المعاني من بعضها البعض في النصوص

القانونية حتى لا يؤدي ذلك إلى الارتباك في فهم القانون.

5. التفحص بطريقة الأسئلة ويصل بك سريعاً إلى النتائج مثل :

- ماذا يريد أن يثبت النص أو مجموع النصوص؟
- ماذا تطرح؟
- ما هي الفكرة أو الأفكار التي يريد النص أو مجموعة النصوص توصيلها إلينا؟
- ما هي الفكرة الأكثر أهمية وحضوراً في النص أو مجموعة النصوص؟
- هل هناك معاني وأفكار أخرى يمكن أن نضمها للنص؟
- ما هو الجديد الذي أضافته لنا الخبرة المقارنة للقانون (المقارنة مع قوانين أخرى)؟

إعلم

أن نصوص الأهداف العامة أو المبادئ العامة هي تصور مجرد لخطة عمل القانون، وأن النصوص الأخرى هي التصور الفعلي والتنفيذي للقانون. وهي التي تحدد دلالات تنفيذ القانون. وأن جمل وألفاظ النصوص هي أفعال للانجاز والتحقق من قبل المخاطب بأحكام القانون وهي أفعال للتواصل الاجتماعي.

فإذا ما علمت ذلك

فإعلم أن كل الألفاظ والجمل لها وظيفة ودور في داخل النصوص والدور والوظيفة يعني بحثك عن معنى الجمل والألفاظ، والمعاني منها ما هورئيسي، والآخر فرعي، والثالث متمم.

وحتى يتيسر عليك الأمر في علمك لمعاني النصوص

فأسأل

- ما هو المعنى المتحكم في النص، أو مجموعة النصوص؟
- ما هي الواجبات، أو الحقوق التي يفرزها هذا المعنى المتحكم.
- هل هذه الواجبات والحقوق مفهومة ومقدرة من المخاطب بأحكام القانون.

ومقدرة تعني أن المخاطب بإمكانه تنفيذها، أو التمتع بالحقوق بدون ضجر أو أعباء اجتماعية؟ أو بنوع من الارتياح إذا كانت حقوق.

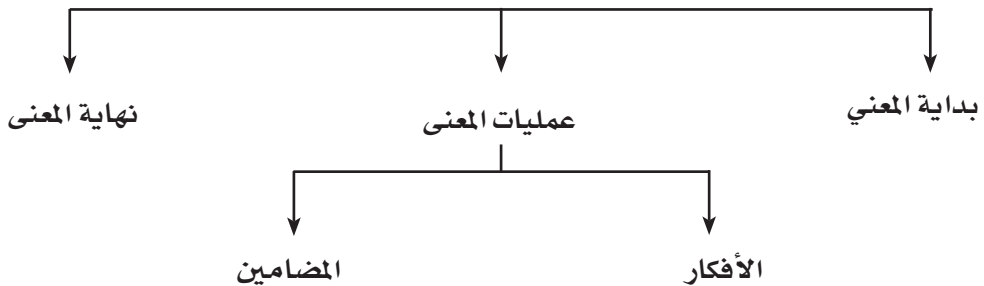
إعلم

أن معنى الألفاظ والجمل ترتبط ببعضها البعض فاللفظ الواحد لا يؤدي معنى إلا إذا ارتبط بالألفاظ الأخرى. والجمله الواحدة لن يكون معناها تاماً إلا إذا ارتبط بالجمل اللاحقة في النصوص القانونية. وهذا هو المقصود بدلالة المعنى في النصوص القانونية. وإعلم أن لكل معنى في النصوص (الألفاظ والجمل) لها بداية وعليك أن تتبع في النصوص نهاية هذه المعاني حتى تتكون لديك صورة واضحة عند تحليل معاني النص أو النصوص ودائماً في رحلتك للبحث عن بداية ونهاية المعاني في النصوص.

أن تسأل

- ما هو التكامل بين المعاني الفرعية أثناء إبحارها من البداية إلى نهاية المعاني؟
- ما هو التنافر بين المعاني الفرعية أثناء إبحارها من البداية إلى نهاية المعاني؟
- ما هي العمليات التي تؤديها هذه المعاني من بداياتها إلى نهايتها؟

معنى النص أو النصوص



إعلم

أن بحثك في عمليات المعنى يتطلب أمرين:

- البحث في بنية النص الداخلية التي تتألف من المفردات اللفظية، والجمل، والعلاقات التركيبية والدلالية ما بين الألفاظ والجمل.
- البحث في سياق النص أي الظروف الخارجية، والمؤثرات الاجتماعية المباشرة للنص.

حيث أن دمج الأمرين معاً هو سبيلك لمعرفة الرسالة التي يريد النص أو النصوص توصيلها للمخاطب بأحكام القانون، كما أن ذلك هو سبيلك لمعرفة ما خفي من معاني في النص أو النصوص.

مدونة التفكيرو التذكر
لتحليل القانون و نصوصه

(القاعدة الأولى)

تذكر أن عملية تحليل القانون ونصوصه هي عملية ممتعة للتفكير واستنباط النتائج، أو الاستدلال أي التوصل إلى نتائج جديدة. وأن جوهر عملية التحليل تقوم على:

- تفكيك النص أو القانون إلى أجزاء.
- تركيب هذه الأجزاء والعناصر.
- تحديد المشكلة القانونية والاجتماعية للنص.
- قارن بين الحلول القائمة في النص أو القانون، وبين الحلول الأخرى خاصة من الزاوية الاجتماعية.

(القاعدة الثانية)

تذكر أن تحليل النص والقانون يختلف عن التعليق على النص لأن الأول يتطلب أن تتبع الخطوات السابقة المشار إليها في عملية التحليل. أما التعليق على النص فجوهره يقوم على:

- أ) استذكار المبادئ القانونية العامة مثل قواعد الدستور، وأحكام المحاكم الدستورية، وقواعد القوانين الأخرى ذات الصلة، ومبادئ وأسس الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أو النماذج الإرشادية للقوانين ذات الصبغة العالمية مثل قوانين حماية الملكية الفكرية، أو الإرهاب، أو القوانين الالكترونية.
- ب) تنزيل هذه المبادئ على وقائع النص، أو القانون الذي أمامك لتتعرف على أوجه الاختلاف والاتفاق.
- ت) ثم صغ النتائج القانونية في ضوء ذلك دون أن تغفل النظر في الجانب الاجتماعي.

(القاعدة الثالثة)

تذكر أن مصفوفة التصميم التشريعي ما هي إلا أداة لتنظيم فكري في تحليل القانون، وهي تعبر عن خلاصة النتائج التي توصلت إليها بعد مرحلة بحثك القانونية والاجتماعية.

(القاعدة الرابعة)

تذكر في قراءتك الثالثة للنص أو القانون أنك مطالب بالإجابة على ثلاثة أسئلة رئيسية:

1. ما هي العوامل الاجتماعية المؤثرة على النص أو القانون؟
2. ما هو ارتباط النص، أو القانون بغيره من النصوص القانونية الأخرى سواء دستورية، أو في القانون ذاته، أو القوانين الأخرى؟
3. ما هي حدود الاتفاق والاختلاف بين النص القائم وغيره من النصوص القانونية في ذات القانون؟

(القاعدة الخامسة)

تذكر أن الكلمة في النص ما هي إلا رمز أو مفهوم أو مدلول.

وأن الجملة في النص ما هي إلا فكرة.

وأن النص هو وحدة جزئية للفكرة.

(القاعدة السادسة)

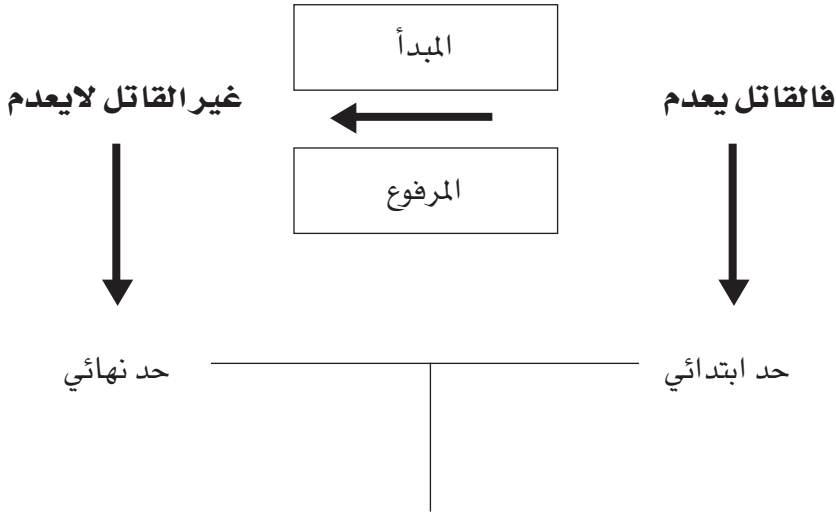
ضع عينيك دائماً، وتفكيرك على أهداف القانون، وأغراضه عند إجراء أي تعديل على النصوص فأسأل

- ما هو الهدف من التعديل المقترح سواء بالإلغاء أو بالإضافة، أو بالتعديل؟
- ما هي فائدة وأثر هذا التعديل المقترح من الزاوية الاجتماعية؟
- ما هو التعارض أو الاتفاق للتعديلات مع النصوص الأخرى في القانون، أو القوانين الأخرى التي تشكل النظام القانوني في الدولة؟

وتذكر أن مصفوفة التعديلات على القوانين ما هي إلا أداة تنظيم للإجابة على التساؤلات السابقة.

(القاعدة السابعة)

أسعى دائماً لأن تعرف أثناء عملية التحليل حدود المبدأ المرفوع أي المنطقة الضبابية بين حكم النص وتقيضه



وما بينهما الكثير من الأمور والتفصيلات

(القاعدة الثامنة)

تذكر أنك مطالب أثناء تحليل النصوص ببذل العناية اللازمة لتحقيق :

ملائمة النص	فعالية النص	جودة النص
أي تناسب مفاهيم النص مع مقتضيات الموقف الاجتماعي، وأسأل دائماً عن الأثر الاجتماعي للنص.	أي القدرة على أن يلم النص بمختلف الوقائع والأحداث التي يمكن أن ينطبق عليها، بالإضافة إلى إسهامه المؤثر في تحقيق الهدف الذي يتوخاه القانون.	أي تحقيق القدرة على الاتصال بالمخاطبين بأقل جهد ممكن من خلال الألفاظ المحددة بالمعاني الأساسية والفرعية. وقلل استخدامك من الألفاظ لأن لكل لفظ وظيفة.

(القاعدة التاسعة)

إذا لم يحقق النص الشروط الثلاثة السابقة فإعلم أنك ستكون أمام واحد من الاحتمالات الثلاثة الآتية:

مفارقات في النص القانوني	الانقطاعات في النص القانوني	فجوات النص القانوني
اختلاف المعرفة التي يقررها النص القانوني عن الواقع أو البيئة التي سيطبق فيها.	فعلى الرغم من وجود رابطة بين مفهومين أو أكثر لكنها تحتوي على موقع خالي لا يشغله محتوى مهم سقط من النص.	عدم وجود رابطة بين مفاهيم النص و بين النص و غيره من النصوص الأخرى.

(القاعدة العاشرة)

تذكر أثناء التحليل والصياغة أن بنية النص القانوني ما هي إلا

كلمة تعبر عن المفتاح أو المعنى الأساسي

+

كلمات توصف، وتحدد، وتشتط، وتدبر، وتمنع، وتحكم على المعنى الأساسي أو الكلمة

المفتاح

+

كلمات جديدة قد تعبر عن معاني فرعية

(القاعدة الحادية عشرة)

إذا أردت أن تتخلص من عيب الغموض في أي نص قانوني فأبحث عن أربعة أشياء:

معرفة قدر المعاني التي يريد النص توصيلها.

معرفة قدر المعاني الأخرى المرتبطة به في القانون.

معرفة قدر المعاني المعبرة عن المخاطبين بأحكام القانون و تحديد حقوقهم و واجباتهم.

معرفة قدر البيئة الاجتماعية التي سيطبق فيها القانون.

(القاعدة الثانية عشرة)

تذكر في قراءتك الثالثة للقانون أن أدوات العطف تؤدي أربعة وظائف :

- أما الوصل بين المعاني.
- أو الفصل بين المعاني.
- أو الإضافة للمعاني.
- أو الاعتماد المتبادل أي المعنى للفظ يستند إلى معنى لفظ مجاور.

(القاعدة الثالثة عشرة)

ضع عينيك على الغرض أو الهدف من الأفعال الواردة في نصوص القانون

تشكل الحدث والموقف

هل هي أفعال أساسية ؟

أم

تشكل الأثر، والحكم على الأفعال الأساسية

هل هي أفعال أحكام ؟

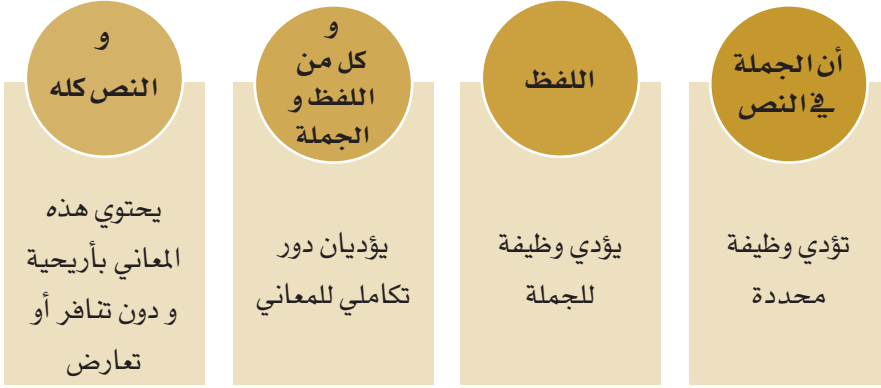
أم

أي التزامات للمخاطب

هل هي أفعال التأثير ؟

(القاعدة الرابعة عشرة)

ابحث عن علاقة احتواء المعاني في داخل النصوص القانونية بمعنى



(القاعدة الخامسة عشرة)

تذكر أن الفاعل في النصوص القانونية له ثلاثة معاني أساسية:

يدل على المطلوب منه	معنى من الألفاظ والجمل
يدل على وصف المطلوب منه	معنى من الألفاظ والجمل
يدل على أحكام ضابطة إذا لم ينفذ الفاعل ما هو مطلوب منه	معنى من الألفاظ والجمل

(القاعدة السادسة عشرة)

إذا أردت أن تحلل النص بنظرية التحليل التوزيعي لعلامات النص القانوني

فاعلم أنك مطالب بالآتي :

اختبار قابلية النص للتحقيق أي هل يمكن تطبيق القانون بدون أعباء اجتماعية،

أو أعباء اجتماعية مقبولة من المواطنين.

اختبار الصحة الدلالية للنص أي هل الفعل أو النشاط القائم في داخل النصوص هو من اختصاص الفاعل وأن الفاعل له القدرة على الإتيان به.

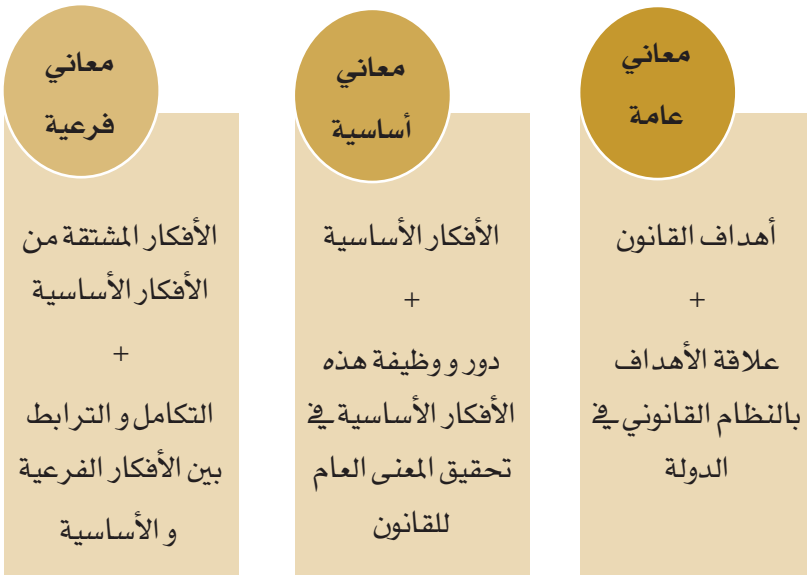
اختبار معيار التكافؤ أي لا يجوز تحميل النص بمعاني أكثر من القدرة على أن يتحملها أو أنها تبدو أكبر من غرض النص، أو النصوص أو أنها أكبر من أهداف القانون.

وإعلم أن كشفك عن معايير الاختبار الثلاثة السابقة ستجعلك تصل إلى نتائج مهمة هي :

علاقات الارتباط في النص الواحد، أو في النص وعلاقته بالنصوص الأخرى.
علاقات التكامل بين المعاني في داخل النص، والتكامل بين معاني النص، والنصوص الأخرى.
علاقات الضد أو المخالفة في داخل النص، أو في العلاقة بين النص والنصوص الأخرى.

(القاعدة السابعة عشرة)

تذكر أن كل قانون في نصوصه وألفاظه وجمله له ثلاثة أنواع من المعاني:



(القاعدة الثامنة عشرة)

تذكر أن بناء أي تبرير أو تعليل في القانون، أو في جداوله المرفقة يقوم على كتابة خمسة أشياء:

- بيان العلة السبب أي الفعل أو المعنى المضاف أو المحذوف أو المعدل.
- بيان المعلول القائم في داخل النص.
- إسناد العلة إلى المعلول أي لماذا هذا السبب بالذات، وماذا يحدث لو لم نأخذ به ؟
- الأساس القانوني للإسناد ما هو المبدأ القانوني لهذا الإسناد؟
- بيان مغزى النص هو الشيء الكامن أو المستتر وراء المعنى الظاهر في النص، أو الدلالة القريبة لمعاني النص.

(القاعدة التاسعة عشرة)

تذكر أن إلغاء القانون أو النص قد يكون صريحاً أي النص الصريح على الإلغاء أو ضمناً أي استنتاج يتم التوصل إليه باستحالة الجمع بين قواعد قانونين لتعارضهما أو عندما يصدر قانون جديد متكامل يشمل الموضوع الذي حكمه قانون سابق. والإلغاء يكون له حالتين:

- الإلغاء للتعارض بين النصوص.
 - الإلغاء عن طريق إعادة التنظيم.
- وإعلم أن القانون اللاحق هو الخاص والقانون القديم هو العام والقاعدة القانونية تقول أن الخاص يقيد العام.

(القاعدة العشرون)

- إعلم أن الاستثناء على عدم رجعية القوانين لا يكون إلا بنص صريح في القانون:
- لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة للمجتمع.
 - لاعتبارات تتعلق بما هو أصلح للمتهم في القوانين الجزائية.

(القاعدة الواحدة والعشرون)

تذكر أنه إذا أردت أن تحلل النص أو النصوص بالاستناد إلى مفهوم دلالة النص أي استنتاج ما خفي في النص.

- فإنك أما تتبع قاعدة استنتاج القياس أي إعطاء الحكم الذي تقرره قاعدة قانونية لحكم حالة أخرى لم يرد بشأنها قاعدة أو نص لاتحادهما معاً في العلة أي إلحاق حكم الأصل للفرع لاتحاد العلة.
- أو تتبع قاعدة الاستنتاج من باب أولى أي إعطاء حالة غير منصوص عليها حكم حالة منصوص عليها لوضوح علة الحكم في الحالة الأولى، أو أن هذه الحالة متضمنة كجزء من حالة الحكم المنصوص عليها.
- أو تتبع قاعدة الاستنتاج بمفهوم المخالفة ويطلق عليه القياس العكسي أي إعطاء حالة غير منصوص عليها في القانون حكماً عكس حكم الحالة المنصوص عليها في القانون أو النصوص.

(القاعدة الثانية والعشرون)

تذكر في نصوص العقوبات والجزاءات :

- ◀ ضرورة تحديد الفعل المجرم بظروفه، وصفاته وخصائصه.
- ◀ الألفاظ والجمل محددة تحديداً قطعياً.
- ◀ الجزاءات محددة وحاول أن تعطي القاضي سلطة تقديرية في وضع الجزاء بين حددين أدنى وأقصى وفق مفاهيم النظرية الحديثة للعقاب.
- ◀ إعلم أن القياس محظور على القاضي في النصوص الجزائية، فساعدته على أن تكون واضحة، ومحدداً في صياغة النصوص الجزائية.

(القاعدة الثالثة والعشرون)

تذكر أن نهاية الجملة القانونية في أي نص يتوقف على أربعة معاني:

- الوقف التام لمعنى الجملة القانونية، وانقطاع هذا المعنى عن المعنى اللاحق يجبرك على أن تضع نهاية للجملة القانونية.

- الوقف الكافي لمعنى الجملة القانونية أي وقف المعنى الفرعي في جملة، إلا أن معناً فرعياً آخر سيبدأ في جملة جديدة. وهذا ما يجبرك أيضاً على أن تضع نهاية للجملة القانونية.
- أو الوقف الحسن أي المعنى لم يتم في الجملة الأولى، واستمر في الثانية فعليك باستخدام أدوات العطف. ويجوز لك أن تقف، أو تستمر.
- أو الوقف المتروك يعني أن معنى الجملة غير مكتمل فلا يجوز إنهاء الجملة.

(القاعدة الرابعة والعشرون)

تذكر أن ما هو زائد أو ناقص في معاني النص أو النصوص يتوقف على إتباعك أربعة مبادئ أساسية:

أي ما هو ضروري للنص، وما هو غير ضروري.	مبدأ الكم
ما هو المعنى الذي يقصده النص؟	مبدأ الكيف
هل المعنى معبر عنه بألفاظ وظيفية، وجمل وظيفية محددة؟	مبدأ الأسلوب
هل المعنى متلائم مع الظروف والاعتبارات الاجتماعية؟	مبدأ المناسبة

(القاعدة الخامسة والعشرون)

إذا أردت أن تختبر نفسك في قدرتك على فهم القانون الذي تدرسه فأجب على الأسئلة الآتية:

- ماذا يقول هذا القانون، وما هو غرضه؟
- لمن يوجه هذا القانون نصوصه وهل يمكن القبول بأحكامه من قبل المخاطب به؟
- هل نصوص القانون واضحة في التعبير عن معانيها أم أن هناك معاني لا لزوم لها، وهناك معاني كان من المفترض أن يتضمنها القانون؟
- ما هي المعايير والمبادئ القانونية والاجتماعية التي اعتمد عليها هذا القانون؟

(القاعدة السادسة والعشرون)

تذكر أن الأحكام، والحلول التي سيأتي بها أي قانون :

- إما أن تكون حلوياً مفضلة أي متناسبة تماماً مع السياق الاجتماعي.
- أو حلوياً مستحسنة تتناسب بدرجة أقل مع السياق الاجتماعي.
- أو حلوياً متروكة أي تعبر عن حكم أو حل قانوني دون أن تأخذ في الاعتبار عناصر السياق الاجتماعي.

(القاعدة السابعة والعشرون)

تذكر أنه إذا أردت أن تختبر الكفاءة اللغوية في النصوص القانونية أي مدى قدرة الألفاظ والجمل القانونية في التعبير عن معانيها المقصودة فعليك أن تتفحص أربعة معايير أساسية:

أي ألفاظ وجمل معبرة عن المعاني تعبيراً واضحاً، ودقيقاً، ومحدداً.

القدرة اللغوية

أي أن هذه الألفاظ والجمل والعبارات الواردة في النص ستصل إلى المخاطب بأحكام النص بذات قصد وغرض ومعاني واضعها.

القدرة المعرفية

أي أن الألفاظ والجمل والعبارات في النص كانت مدركة لواقعها وسياقها الاجتماعي.

القدرة الإدراكية

أي أن المعاني في القانون، والنصوص مرتبة فكل لفظ يؤدي إلى اللفظ الآخر، وكل جملة تؤدي إلى الجملة الأخرى، وكل نص يؤدي إلى النص الآخر، وأن هذا التكامل في بيان القانون مؤهلاً لأن يحقق أثراً اجتماعياً ما في الحدث.

القدرة الاجتماعية

(القاعدة الثامنة والعشرون)

تذكر أنه إذا أردت أن تختبر أثر القانون على المخاطب بأحكامه فأسأل الآتي:

- ماذا أريد من هذا المخاطب؟
- ما هو الهدف الذي أسعى إلى تحقيقه إذا نفذ المخاطب ما أريده؟
- متى ينفذ المخاطب ما أريده؟
- أين ينفذ المخاطب الالتزامات؟
- كيف ينفذ المخاطب الالتزامات؟

(القاعدة التاسعة والعشرون)

تذكر أن الفعل في النص القانوني هو فعل انجازي أي فعل يوعز للأفراد والمخاطبين القيام بأفعال معينة فأعمل على أن تكون هناك مزايا أو منافع للأفعال الإيعازية أو الانجازية حتى يقتنع الأفراد بقبول القانون ونصوصه.

(القاعدة الثلاثون)

تذكر أن النص، أو النصوص القانونية التي أمامك في اللجنة، أو الجلسة العامة قد مرت بمرحلتها إعداد، وصناعة. وأن هذا النص على هيئته قبل دراستك له هو مكون لغوي يتكون من ألفاظ وجمل، فعليك أن تحوله إلى مكون دلالي تبحث عن معانيه الظاهرة ومعانيه المخفية.

(القاعدة الواحدة وثلاثون)

إذا أردت أن تتبع منهجية التحليل الدلالي للنص فأعلم أنك ستتبع الخطوات التالية:

- تحديد المعاني الرئيسية في النص، أو النصوص.
- تحديد المعاني الفرعية في النص، أو النصوص.
- تحديد معيار العلائقية أو العلاقات بين المعاني الرئيسية والمعاني الفرعية.
- تحديد الهدف أو الغرض من هذه المعاني وعلاقتها بأهداف القانون.
- تحديد مناسبة العلاقات بين المعاني الرئيسية والمعاني الفرعية من خلال السياق الاجتماعي.

(القاعدة الثانية وثلاثون)

إذا أردت أن تختبر مدى قدرة النصوص على تحقيق أهداف القانون فأعلم أنك مطالب بالإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما هي دلالة النصوص في ضوء علاقتها بالأغراض للقانون؟
- ما هو القدر الذي سيسهم به هذا النص، أو النصوص في تحقيق أغراض القانون؟

- ما هي الزاوية الاجتماعية للنص، أو النصوص واستنتج في ضوء هذه العلاقة القدرة على تحقيق أهداف القانون من حيث الاتفاق أو الاختلاف؟
- ماذا لو تعطل هذا النص، أو النصوص فهل يمكن أن تتحقق أغراض القانون بالنصوص الأخرى؟

(القاعدة الثالثة وثلاثون)

تذكر أن شروط الفعل الآمر في القانون يجب أن يكون :

- محدد المعالم والحدود.
- دقيق في الوصف.
- واضح في الشروط.
- محدد للملابسات والظروف.
- يتعدد العقاب عليه باختلاف الظروف والشروط والصفات.
- ومعنى الفعل الآمر هو الوجوب المطلق أي التنفيذ بدون تراخي.

(القاعدة الرابعة وثلاثون)

تذكر أن شروط الفعل النهي في النصوص القانونية يجب أن يكون :

- الشمول لحدود معنى الفعل المنهي عنه.
- الاستغراق في معنى الفعل المنهي عنه.
- حصر الحالات - بقدر الإمكان - التي يمكن أن تنتزع عن معنى الفعل المنهي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إذا كانت هناك أية ملاحظات أو استفسارات خاصة بهذا الدليل يمكن مراجعة
الأمانة العامة في المجلس الوطني الاتحادي على العنوان التالي:
الأمانة العامة - أبوظبي
هاتف: 00971 2 6812000 فاكس: 00971 2 6812846
ص.ب: 836 أبوظبي
البريد الإلكتروني: members__affairs@almajles.gov.ae
الأمانة العامة - دبي
هاتف: 00971 4 3244400 فاكس: 00971 4 3242332
ص.ب: 47 دبي

محمفوظة
جميع الحقوق

المجلس الوطني الاتحادي